

إعادة تشكيل النظام الأمني العالمي وحوكمة الصين للأمن في الشرق الأوسط

2025-2-26

صادرة في تموز 2024، عن معهد دراسات غرب آسيا وأفريقيا

المؤلفون: تانغ يونغ شينغ / يو قوه تشينغ / ليو شنغشيانغ / يو جيان هوا

الفهرس:

- السعي إلى إيجاد سبل فعّالة لإعادة تشكيل النظام الأمني العالمي في ظل عالم متغير..... 2
- المتغيرات الجديدة في الوضع الأمني في الشرق الأوسط ومعضلاته..... 9
- عامل القوى الإقليمية الخارجية في قضية أمن الشرق الأوسط..... 16
- خلق وضع جديد وسط التغيرات: الصين تشارك في حوكمة الأمن في الشرق الأوسط بمفهوم
أمني جديد..... 22

الملخص:

الوضع الدولي مضطرب، حيث يشهد العالم قرناً من التغيير المتسارع. الوضع الأمني العالمي معقد، ويتسم بتزايد القضايا الأمنية العالمية والإقليمية، في مرحلة هامة من التغييرات العميقة.

زادت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المخاطر الأمنية في الشرق الأوسط، مما طرح متطلبات عاجلة لإعادة بناء النظام الأمني الإقليمي والعالمي. تبنت كل من فرنسا وألمانيا سياسات متوازنة للتعامل مع التأثيرات الأمنية في المنطقة. إن مفهوم الأمن الجديد، الذي يركز على الحلول الشاملة والتعاونية والمستدامة للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور السلمي، قد ساهم في تعزيز موجة المصالحة في الشرق الأوسط، وأدى إلى مساهمات ملحوظة في السلام والتنمية الإقليمية والعالمية.

الكلمات المفتاحية: النظام الأمني، أمن الشرق الأوسط، دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط، مبادرة الأمن العالمي، التعاون الأمني، حوكمة الأمن.

نبذة عن المؤلف:

تانغ يونغ شينغ، أستاذ بكلية الأمن الوطني، جامعة الدفاع الوطني

يو قوه تشينغ، باحث في معهد دراسات غرب آسيا وأفريقيا، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (معهد الصين للدراسات الأفريقية).

ليو شنغشياونغ، باحث ومشرف على الدكتوراه في معهد دراسات الشرق الأوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية.

يو جيان هوا، نائب رئيس الجمعية الصينية لدراسات الشرق الأوسط، باحث في معهد الدراسات الدولية، أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية.

السعي إلى إيجاد سبل فعّالة لإعادة تشكيل النظام الأمني العالمي في ظل عالم متغير

تانغ يونغ شينغ

في السنوات الأخيرة، أصبح الوضع الأمني العالمي متقلبًا بشكل متزايد، مملوءًا بالتوتر والقلق. لقد تعمقت لعبة القوى العظمى التي بدأتها الولايات المتحدة، وزادت الصراعات الإقليمية. كما أن الأزمة الأوكرانية لم تدخل بعد في مسار التسوية السياسية، فيما اشتعل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جديد وأصبح من الصعب إخماده. خاصة في أوروبا الشرقية، حيث زادت المخاطر

الأمنية في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى بشكل كبير، مما يندرج بخطر فقدان السيطرة والانتشار إلى الخارج. كما أن المنافسة العسكرية تتوسع لتشمل الفضاء الإلكتروني، وتقنيات الذكاء، والتوسع المعرفي في مجالات أخرى.

هذه التغيرات في الأمن العالمي ليست معزولة، بل تعكس بشكل كامل التغيرات العميقة في الوضع العالمي. من ناحية، لا تزال المنافسة الجيوسياسية وصراعات القوة الأخرى سائدة، مع تقادم عجز السلام والتنمية والأمن. كما أن حوكمة الأمن العالمي تواجه تحديات كبرى. من ناحية أخرى، يزداد طلب المجتمع الدولي على السلام والتنمية، وتواصل العديد من الدول العمل الجاد لاستكشاف طرق فعالة لتعزيز حوكمة الأمن العالمي وتعزيز ديمقراطية العلاقات الدولية، بهدف بناء نظام أممي عالمي أكثر شمولاً وانفتاحاً يعزز السلام العالمي والتقدم.

في 28 مايو 2024، ألقى الرئيس شي جين بينغ خطاباً رئيسياً بمناسبة الذكرى السبعين للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، دعا فيه إلى "حوكمة عالمية تقوم على التشاور المشترك والبناء المشترك والمنافع المشتركة"، مؤكداً أهمية "ممارسة التعددية الحقيقية" و"بناء نظام أممي مستدام وعالمي أكثر توازناً وفعالية".

1. العالم المتغير والمتطلبات الملحة لإعادة تشكيل النظام الأممي العالمي

في الوقت الحالي، يمر العالم بتغيرات عميقة، وقد ازدادت حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين بشكل كبير. على المستويين العالمي والإقليمي، يتسم الوضع الأمني بتغيرات معقدة وعميقة. تتنوع التهديدات الأمنية بشكل مستمر، مع تزايد استخدام القوة لحل النزاعات. ومن الضروري تعزيز حوكمة الأمن العالمي بشكل عاجل، خاصة في المناطق مثل أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وأفريقيا حيث تظل الأزمات والصراعات في ارتفاع مستمر.

في عام 2023، كانت 91 دولة متورطة في شكل من أشكال الصراع الخارجي، وهو ما يعد زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة. تسعى الولايات المتحدة جاهداً لتعزيز هيمنتها من خلال تكثيف المنافسة بين القوى العظمى، وتعزيز قدرات الردع المتكاملة، وتقوية العلاقات العسكرية مع الحلفاء والشركاء، بالإضافة إلى تطوير شبكات دفاعية جديدة. الأزمة الأوكرانية ما زالت مستمرة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يعززان العقوبات ضد روسيا ويزيدان من المساعدات لأوكرانيا. لا يستطيع الغرب تحمل خسارة هذا الصراع، ولا تمتلك روسيا خيارات للتراجع، مما يوضح التناقضات العميقة في الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية. بعد الأزمة

الأوكرانية، انضمت فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي، ما يعكس توسعاً جديداً للحلف نحو الشرق، ليصل عدد الأعضاء إلى 32 دولة.

إن التوسع الشرقي لحلف شمال الأطلسي هو امتداد غير ذاتي للمنافسة الجيوسياسية التقليدية ولعبة المحصلة الصفرية

الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يتبعان مبدأ "الفائز يأخذ كل شيء" في نمط تفكيرهم، حيث يحاولون تعزيز وتوسيع نطاق السيطرة الجيوسياسية من خلال التوسع شرقاً والتحريض والضغط من قبل حلف شمال الأطلسي، مما يحد من إمكانيات التنمية لبعض البلدان مثل روسيا. إن السعي إلى تحقيق الأمن المطلق للذات سيستبعد بلا شك المصالح الأساسية للدول الأخرى ويتعارض معها. كما أنه لا يلبي المتطلبات الفعلية لتطور العلاقات الدولية.

في الواقع، إن السبب الأساسي وراء التغييرات التي يشهدها العالم هو التشتت المتعدد الأبعاد للقوة، وهذا التشتت في القوة سيؤدي إلى تنوع مطالب المصالح وتوسيع الاختلافات. نتيجة لذلك، لم يعد بإمكان السياسة العالمية أن توفر لدولة معينة أو لمجموعة من الدول الظروف والموارد اللازمة لقيادة اتجاه التنمية في دول أخرى ذات أفكارها ونماذج الحكم الخاصة بها. إن التغييرات العالمية الحالية ليست مجرد دورة دورية بسيطة، بل إنها تشير إلى مرحلة هامة من التغيير العميق في النظام العالمي. القواعد النظامية والترتيبات المؤسسية القائمة لم تعد قادرة على توفير الدعم والضمانات الفعالة للسلام والازدهار الشامل في العالم.

في مواجهة الآفاق والمخاطر غير المؤكدة في المستقبل، يحتاج المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز حوكمة الأمن العالمي، وبناء إطار ونظام مؤسسي متعدد الأطراف أكثر شمولاً وانفتاحاً، من أجل توفير الدعم والضمانات لتحقيق التنمية المستدامة والأمن على نطاق واسع.

لا يزال بعض الناس معتادين على تفسير التغييرات الحالية في العالم من منظور صعود وهبوط القوة بين الدول،

ولكن غالباً ما يكون وراء صعود وسقوط دولة ما منطلق متعدد الأبعاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف تاريخية محددة. بعضهم يستخدم نظرية الموجة المتوسطة والطويلة للاقتصاد العالمي أو نظرية الدورة الطويلة للسياسة العالمية لتفسير تطورات وتغيرات الوضع. في الحقيقة، يظهر التأثير النظامي العميق للتغيرات في النظام العالمي بشكل واضح.

نظرية الموجة الطويلة الاقتصادية لكوندراشيف، التي تلاحظ تقلبات طويلة الأجل في النشاط الاقتصادي تتناوب بين الصعود والهبوط، حاولت كشف المظاهر المحددة للمراحل المختلفة وأدركت أن وجود الموجات الطويلة مرتبط بالثورة التكنولوجية، لكنها ليست سهلة التحقيق بشكل دقيق ولا تدعمها العمليات التاريخية على نطاق واسع. لذلك، من الواضح أن هذه النظرية تحمل طابعًا فرضيًا تجريبيًا.

أما نظرية الدورة الطويلة للسياسة الدولية التي اقترحها ديلسكي، فقد ركزت على تحليل العلاقة بين القوى الناشئة والدول المهيمنة، وخاصة العلاقة بين فئات مختلفة من الدول مثل القادة والمتحدين والفرسان في السياسة الدولية. وقد استخلصت ما يسمى بقانون نقل القوة الذي يعود إلى قرن من الزمان، وتتمتع هذه النظرية بقوة تفسيرية لعملية تناوب القوة والهيمنة في السياسة الدولية على مدار مئات السنين. ومع ذلك، فإن المشكلة تكمن في أن تحديد المواقع الوطنية واختيار المسار لم يعد قادرًا على التكيف مع الواقع المعقد المتزايد للسياسة العالمية.

لن يكون التاريخ دورة بسيطة، والعالم اليوم لا يواجه فقط تغييرات في بنية القوة، بل يشهد أيضًا تغييرات عميقة في منطق النظام الداخلي وطبيعته. في هذا السياق، يمكننا أن نفهم بشكل أفضل لماذا "يقف العالم مرة أخرى عند مفترق طرق التاريخ، والمكان الذي سيذهب إليه يعتمد على خيارات الناس في مختلف البلدان". السياسة العالمية دائمًا ما تحتاج إلى التطور والتكيف، وقد طرح عالم الفوضى والاضطرابات متطلبات ملحة لإعادة تشكيل نظام الأمن العالمي.

2. التراكم المستمر للمصالح المشتركة وتوسيعها، وتوفير الزخم والدعم للحكومة الأمنية العالمية

إن التغييرات العالمية هي النتيجة الحتمية لتطور النظام السياسي العالمي، ويجب أن يكون اتجاهها الأساسي هو تقدم التاريخ والحضارة الإنسانية والتطور الديمقراطي للنظام الدولي. في مواجهة التحديات العالمية العابرة للحدود الوطنية المتزايدة التعقيد، يشكل تعزيز وتحسين حوكمة الأمن العالمي قضية رئيسية يجب أن يعالجها المجتمع الدولي، ولا ينبغي لأي دولة مسؤولة أن تتهرب من التزاماتها.

إن القوة في السياسة العالمية تميل إلى اللامركزية، وستزيد التوقعات بشأن ديمقراطية العلاقات الدولية من قبل المزيد من الدول. ورغم أن منطق الهيمنة وتوسع رأس المال لا يزال عنيدًا، إلا أنه يخضع لمزيد من القيود. في عالم متغير، زاد عدد العوامل المؤثرة والأدوار المشاركة، وأصبحت طرق وأساليب العمل متنوعة أيضًا. هناك هيكل قوة معقد جديد في طور التشكيل.

في ظل الظروف التاريخية الجديدة، لا يمكن لأي دولة كبرى، بما في ذلك الدولة المهيمنة الأصلية، أن تتمتع بالظروف والموارد المحددة للهيمنة على الدول الأخرى، ناهيك عن عكس اتجاه التطور التاريخي بشكل أساسي. إن العالم المتغير يتطلب نموذج حوكمة متعدد الأطراف مفتوح وشامل ومتنوع للاستجابة بفعالية للتهديدات والتحديات العابرة للحدود الوطنية والعالمية المتزايدة الشدة. الاحتمال المحتمل هو أن "مراكز القوة المتعددة، ونماذج الحكم المتنوعة، والأيديولوجيات المتعددة ستنتج أيضًا أهمية النظام". لا يزال نظام الأمم المتحدة مهمًا في الحفاظ على السلام والاستقرار العالمي ولديه القدرة على لعب دور رئيسي. ومع تطور وتغير الوضع الأمني العالمي، أظهرت الأمم المتحدة بعض القيود في استجابتها للأزمات والصراعات الدولية والإقليمية، حيث تؤكد بعض البلدان على الامتيازات وتتجاوز الأمم المتحدة، مما أضعف إلى حد كبير الدور الذي كان ينبغي أن تلعبه.

إن إصلاح الأمم المتحدة يتطلب إعطاء المزيد من الدول، وخاصة الدول النامية، صوتًا أكبر، والسماح لعدد أكبر من الدول الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في صنع القرار داخل المنظمة، وذلك لتعكس المزيد من العدالة والكفاءة، ولإرساء نظام حوكمة عالمي أكثر اكتمالاً. ومع تغير العالم، تظهر مزيد من المشاكل. وقد يؤدي التأكيد المفرط على أولوية المصالح الشخصية إلى تفاقم الفوضى وإحداث تأثير عكسي قوي. فقط من خلال الإصرار على تعزيز المصالح المشتركة يمكننا تحقيق التنسيق المتنوع، وتوسيع مساحة التعاون الدولي، وإيجاد السبل والوسائل لحل المشاكل العالمية. بعد كل شيء، تتحمل القوى الكبرى المزيد من المسؤوليات في الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية العالمية، ولديها مصالح مشتركة متزايدة في قضايا مثل تغير المناخ والتنمية الخضراء.

إن المنطق التطوري للسياسة العالمية يتغير، فقد أصبح من غير المناسب بشكل متزايد توسيع المصالح من خلال الحرب والنهب والتوسع وغيرها من الوسائل القسرية، وسوف تواجه هذه السياسات مزيدًا من القيود. تعمل استراتيجية التركيز على الولايات المتحدة على تعزيز نظام التحالفات، مما يضخم ويكثف الصراعات على المصالح بين القوى الكبرى، ويزيد من تفاقم الوضع الأمني الدولي والإقليمي بشكل كبير، مما يؤثر سلبيًا على التعاون الأمني العالمي. في الواقع، أصبحت الحاجة الملحة إلى الحوكمة العالمية وإعادة تشكيل النظام الدولي بارزة بشكل متزايد. تحتاج جميع البلدان تقريبًا إلى تحديد موقعها في عملية التغيير. فقط من خلال مواكبة وتيرة التاريخ وتجنب الانغماس في عالم قديم من صراع القوة ولعبة المحصلة صفر، يمكنها تقديم مساهمات أكبر في حوكمة الأمن العالمي. إن المشاركة الواسعة للقوى الناشئة لا يمكن إيقافها.

بالطبع، لا يمكن تحقيق التغيير بسهولة، لكن تجنب الصراعات الكارثية بين البلدان يجب أن يكون أولوية للمجتمع الدولي.

إن تعزيز الإصلاح والابتكار في مجال الحوكمة العالمية يتطلب بذل الجهود لتحقيق التوازن بين العرض المؤسسي والاحتياجات الفعلية.

هذا أيضاً مجال محتمل للتعاون بين البلدان. ولا يمكن تحقيق تقييم موضوعي لهذه العملية بين عشية وضحاها. في الواقع، حتى لو تم تشكيل إجماع جزئي وتم تغيير بعض عناصر النظام فقط، فإن ذلك يمثل تقدماً مهماً في تعديل العلاقات بين الدول. من المرجح أن تحتاج حوكمة الأمن العالمي إلى المرور بعملية تاريخية يتعايش فيها النظامان القديم والجديد، حيث يذوب النظام القديم تدريجياً ويتكرر، بينما يتشكل النظام الجديد تدريجياً ويهيمن.

3. تجاوز سياسات القوة التقليدية وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الأمن الداخلي والأمن العالمي

تعد التنمية المستدامة في الصين جزءاً مهماً من التغييرات التي يشهدها العالم. تدافع الصين بنشاط عن مبادرات الأمن العالمي وتمارسها، مما يضح مزيداً من الاستقرار والقدرة على التنبؤ في العالم المتغير. إن الالتزام بتعزيز الأمن الوطني في ظل ظروف مفتوحة وتعزيز التعاون الدولي النشط والفعال من شأنه أن يخلق الظروف الملائمة لتخفيف التوترات وحل النزاعات الجيوسياسية والمنافسات بين القوى الكبرى، وبالتالي توجيه اتجاه تطور العلاقات الدولية. فقط من خلال تجاوز قيود سياسات القوة التقليدية يمكننا خلق الظروف الملائمة للتفاعل الحميد بين الأمن الداخلي والأمن العالمي. "تصر الصين على أن الأمن الداخلي هو أساس التنمية في العالم."

"سنعمل على تطوير التعاون الودي مع الدول الأخرى على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتعزيز بناء نوع جديد من العلاقات الدولية، وتعميق وتوسيع الشراكة العالمية القائمة على المساواة والانفتاح والتعاون، والسعي إلى توسيع تقاطع المصالح مع جميع البلدان."

تصر الصين على التعددية الحقيقية، وتعارض المواجهة الجماعية، وتسعى إلى التعاون مع الدول والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم. إن عملية التحول الاجتماعي في الصين تتمحور أساساً حول التحول إلى نسخة أفضل من نفسها، وهو ما يتجلى بشكل رئيسي في انفجار الحيوية الاجتماعية والتحسين المستمر لنظام الحكم، بدلاً من التوسع الحصري. تلتزم الصين بالنظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية وتحسنه، بهدف استخدام قوة النظام للاستجابة لتأثير المخاطر والتحديات، وإرساء أساس متين لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلاد، وتوفير المزيد من

المنتجات العامة من الداخل إلى الخارج، وتوسيع التعاون الأمني العالمي بشكل فعال، وتوفير الدعم والدافع للحد من عجز الحوكمة العالمية، وتعزيز التنمية المبتكرة للعلاقات الدولية الجديدة.

إلى جانب سياسة السلطة التقليدية، يجب أن نركز أيضًا على استخدام الفوائد الإضافية لتطوير العلاقات الخارجية، وخاصة العلاقات مع الدول المجاورة، وبالتالي حل التوترات والضغط الناتج عن المنافسة التي تفرضها البلدان المهيمنة. على الرغم من أن التكرار والانحدار لا يتجزأ من الاضطرابات الأمنية العالمية، لا يمكن للبلدان في جميع أنحاء العالم التركيز فقط على المنافسة، حيث إن ذلك سيؤدي إلى ظهور قوى مدمرة لا يمكن التنبؤ بها. إن الذكاء الاصطناعي هو موضوع مشترك بين البشر، ولا بد أن نتقاسم ثمار تطويره، كما أن المخاطر والتحديات التي يفرضها تتطلب استجابات عالمية.

مع التغيرات الكبرى في هيكل السلطة والتوسع المستمر في القضايا الأمنية، تزداد القضايا الأمنية التي تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعقيدًا وتنوعًا أيضًا. الصراعات القديمة يصعب حلها، والتحديات الجديدة تستمر في الظهور، حيث تتشابك التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية بشكل معقد. وبالتالي، يواجه الأمن والاستقرار الإقليميان اختبارات قاسية. وقد أصبح بناء وتحسين بنية الأمن الإقليمي رغبة مشتركة بين البلدان المعنية. ومع ذلك، بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية المعقدة، والصراعات الفعلية على المصالح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى الاختلافات الواضحة بين البلدان في فهم دلالات الأمن الإقليمي واختيار المسارات لبناء بنية الأمن في المنطقة، لم يتم تشكيل بنية أمنية إقليمية مستقرة ومقبولة بشكل عام حتى الآن. ولا يزال هناك نقص في التنسيق لتقليص العجز الأمني الإقليمي، وإدارة الأزمات والصراعات، والحد من الفقر.

ولا يزال هناك مجال كبير للتحسين في المخاطر الأمنية والجوانب الأخرى. وباعتبارها دولة كبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودولة كبرى مسؤولة، ستشارك الصين بشكل أكثر نشاطًا في التعاون الأمني في المنطقة وتروج لتشكيل بنية أمنية إقليمية عادلة ومعقولة وشاملة في أقرب وقت ممكن. وهذا لا يخلق بيئة خارجية مواتية لتحقيق التجديد الوطني وبناء دعم أمني فعال فحسب، بل يقدم أيضًا مساهمات أكبر في حوكمة الأمن الإقليمي وبناء النظام.

المتغيرات الجديدة في الوضع الأمني في الشرق الأوسط ومعضلاته

يو قوه تشينغ

لفترة طويلة، بالإضافة إلى التناقضات والصراعات العميقة الجذور في المنطقة، كان الشرق الأوسط يتعرض لتدخلات عميقة من القوى الأجنبية. وقد كان الوضع الأمني معقدًا للغاية وغير مؤكد. في عام 2023، وبعد اندلاع الجولة الجديدة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في أكتوبر، كان هناك عدد كبير من الضحايا المدنيين و كارثة إنسانية خطيرة في قطاع غزة، وهناك أيضًا اتجاه واضح نحو امتداد المشكلة إلى المنطقة. لقد طرأت بعض التغيرات الجديدة على الوضع الأمني في الشرق الأوسط.

1. لقد كان الوضع الأمني في الشرق الأوسط خطيرًا ومعقدًا في السنوات الأخيرة

في السنوات الأخيرة، وعلى خلفية التغيرات العميقة في الوضع الدولي، كان الوضع الأمني في الشرق الأوسط مستقرًا بشكل عام، لكن الصراعات المحلية والقضايا الساخنة تقلبت، وتشابكت الأمن التقليدي وغير التقليدي، مما أدى إلى وضع خطير ومعقد.

لا يزال الوضع الأمني العام في الشرق الأوسط مستقرًا، لكن الصراعات المحلية مستمرة، ولم يتم القضاء على التهديد الأمني الإرهابي بعد. من ناحية أخرى، انتهت المعارك واسعة النطاق في اليمن وليبيا إلى حد كبير، ودخلت تدريجيًا مرحلة المصالحة السياسية وتحديد الترتيبات اللازمة لإعادة البناء الوطني بعد الحرب. ومع ذلك، لا تزال تندلع اشتباكات صغيرة النطاق بين الأطراف المتحاربة من وقت لآخر.

ومن الجدير بالذكر أنه في أبريل 2023، اندلعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم وامتدت إلى العديد من مناطق البلاد. على الجانب الآخر، بدأت جهود مكافحة التطرف والإرهاب في الشرق الأوسط توتّي ثمارها، لكن "الدولة الإسلامية" والمنظمات المتطرفة الأخرى لا تزال موجودة في أفغانستان، والعراق وسوريا، وتبحث عن فرص للانتشار إلى شمال أفريقيا.

2. النظام الأمني في الشرق الأوسط لا يزال في مرحلة التعديل وإعادة التشكيل

لا يزال النظام الأمني في الشرق الأوسط في مرحلة التعديل وإعادة التشكيل، وتستمر القوى الكبرى خارج المنطقة في تعديل استراتيجياتها الأمنية. ومن أهم مظاهر ذلك:

أولاً، الاتجاه الأساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو "الانكماش الاستراتيجي" الذي لم يتغير، لكنها تظل زعيمة خارجية في شؤون الأمن في المنطقة. إدارة بايدن تستأنف المحادثات مع إيران بشأن "الاتفاق النووي الإيراني"، وتدفع نحو تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل للحفاظ على هيمنتها في الشرق الأوسط. لقد قامت الولايات المتحدة بإدخال قوات خارج حدودها مثل الهند لإنشاء "آلية الرباعية". وتظهر مثل هذه الممارسات أن إدارة بايدن تريد تقليص الاستثمار في أمن الشرق الأوسط من خلال نظام التحالف، ولا يزال جوهر الأمر هو الحفاظ على الهيمنة الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة.

ثانياً، عملت روسيا على تعزيز نفوذها الأمني في الشرق الأوسط من خلال تدخلها العسكري في سوريا. ومع إيران، تستمر دول الخليج العربية ومصر وتركيا ودول أخرى في تعميق مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية وغيرها من أشكال التعاون الأمني.

ثالثاً، قد كثفت فرنسا ودول أوروبية أخرى جهودها من أجل ضمان أمنها في مجال الطاقة، كما قامت بزيادة استثماراتها الأمنية في الشرق الأوسط. في مايو 2022، أسس الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي شراكة استراتيجية لتعزيز التعاون في مجالات مثل الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي. هناك اتجاه متزايد بين دول الشرق الأوسط نحو "مد المصالحة"، مما يساعد في تهدئة التوترات الإقليمية، لكن التناقضات العميقة الجذور لم تُحل بعد.

تظل الولايات المتحدة تهيمن على الإمارات والبحرين، وقد وقعت المغرب والسودان معاهدة مع إسرائيل "اتفاقيات إبراهيم"، لتحقيق تطبيع العلاقات بين الدول العربية المذكورة وإسرائيل. في مارس 2023، تحت وساطة وتشجيع الصين، توصلت السعودية وإيران إلى مصالحة تاريخية، وانتهت حالة الانقطاع بين البلدين. في 2024، أرسل وفد سعودي إلى العاصمة اليمنية صنعاء للتفاوض مع القوات المسلحة الحوثية، مما يشير إلى انفراجة في عملية السلام في اليمن.

في مايو 2023، عادت سوريا إلى الجامعة العربية بعد عام من الإبعاد. لكن لا تزال هناك العديد من التناقضات الجوهرية بين دول الشرق الأوسط، مثل الاختلافات الإيديولوجية بين القومية العلمانية والإسلامية، مما يزيد من الشكوك المحيطة بالسلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

تواجه دول الشرق الأوسط أيضاً تغير المناخ، وندرة المياه، وأزمة الغذاء، بالإضافة إلى التحديات الخطيرة التي تفرضها قضايا الأمن غير التقليدية مثل مخاطر المخدرات. هذه القضايا لها تأثير

متراكم على قضايا الأمن التقليدية مثل الصراعات. تزايدت الثغرات الأمنية في بعض دول الشرق الأوسط بسبب النمو السكاني، وقد كان لعوامل متعددة مثل تغير المناخ والأزمات الدولية تأثير كبير.

تواجه بعض دول الشرق الأوسط أزمة غذائية خطيرة. يظهر تقرير وكالة الأمم المتحدة أنه في عام 2021، كان هناك 53.9 مليون شخص في الدول العربية يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بزيادة قدرها 500,000 شخص عن العام السابق. خاصة بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية في عام 2022، تأثرت مصر ولبنان ودول الشرق الأوسط الأخرى التي تعتمد بشكل كبير على واردات الغذاء بشدة.

أيضاً، يؤدي تغير المناخ إلى الطقس المتطرف والجفاف، وزيادة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، مما يهدد حياة وسلامة ممتلكات الأشخاص في دول الشرق الأوسط. في أبريل 2024، شهدت الإمارات هطول أمطار غزيرة، كما تعرضت سلطنة عمان ودول الخليج الأخرى لكوارث فيضانات نادرة، مما أغرق مناطق حضرية بالمياه. وقد أسفرت هذه الفيضانات عن مقتل 18 شخصاً على الأقل في سلطنة عمان.

3. جولة جديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تثير مخاطر أمنية في الشرق الأوسط

في أكتوبر 2023، بدأت حماس عملية "طوفان الأقصى" للهجوم على إسرائيل، وبعد ذلك أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عملية أطلق عليها اسم "سيف الحديد" للعمليات العسكرية البرية. من المتوقع أن تستمر الجولة الجديدة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لفترة طويلة، مع كثافة عالية ودمار كبير، وأن تنتشر إلى المستوى الإقليمي، مما سيكون له تأثير عميق على الوضع الأمني في الشرق الأوسط. كما طرأت تغيرات جديدة على الوضع الأمني في المنطقة.

أصبحت الجهات المسلحة غير الحكومية هي الجهات الفاعلة الرئيسية المتورطة في الصراعات. منذ اندلاع الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نشطت في الشرق الأوسط جهات مسلحة غير حكومية موالية لإيران، وأعضاء في "محور المقاومة". أعلنت القوات المسلحة الحوثية في اليمن عن شن هجمات على سفن تجارية مرتبطة بإسرائيل، مما يعرض سلامة الشحن في البحر الأحمر للخطر بشكل كبير. كذلك، أطلق حزب الله في لبنان صواريخ وطائرات مسيرة على إسرائيل، وكان له مواجهة متوترة مع الجيش الإسرائيلي على الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

هاجمت الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا بشكل متكرر أهدافاً عسكرية أمريكية، وخاصة "منظمة المقاومة الإسلامية" العراقية التي هاجمت قاعدة عسكرية أمريكية في الأردن في يناير

2024، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين. ومن ناحية أخرى، لم تعد أنشطة الجهات المسلحة غير الحكومية تقتصر على تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية في الداخل. يرتبط التحرش الأخير بالأهداف الأمريكية والإسرائيلية ارتباطاً وثيقاً بتطورات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويهدف إلى الضغط على الجيش الإسرائيلي لوقف عملياته العسكرية في غزة.

قال الحوثيون إنهم سيتوقفون عن مهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر طالما كان هناك وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وفلسطين، والسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول إلى غزة. من ناحية أخرى، كان هناك تنسيق معين للإجراءات بين الجهات المسلحة غير الحكومية. وقيل إن حزب الله في لبنان قدم مساعدة مباشرة للحوثيين في مهاجمة السفن التجارية.

زادت إيران من أنشطتها على المستوى الإقليمي من خلال "محور المقاومة"، مما يشير إلى أن إيران غير راغبة في التدخل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل مباشر، ولا تريد الانخراط في حرب شاملة مع الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. بطبيعة الحال، فإن الجهات المسلحة غير الحكومية لديها أيضاً حساباتها السياسية الخاصة عند مهاجمة الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، حيث تعزز مكانتها السياسية في بلدانها والسعي إلى المزيد من الدعم العام من خلال إظهار قوتها العسكرية ودعمها القوي للفلسطينيين في غزة.

لقد أدى الاستخدام الواسع النطاق للتقنيات الجديدة مثل الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي في الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى تغيير في الشرق الأوسط. استخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في عملياتها العسكرية في غزة، بما في ذلك استخدام طائرات بدون طيار تعمل بالذكاء الاصطناعي لرسم خريطة لشبكة أنفاق غزة، واستخدام نظام الذكاء الاصطناعي "الإنجيل" لتحديد أهداف البناء في غزة، ووضع علامة على ما يصل إلى 370 ألف فلسطيني كأعضاء في حماس من خلال قاعدة بيانات الذكاء الاصطناعي "لافندر".

حماس وحزب الله، بالإضافة إلى قوات الحوثيين المسلحة في اليمن وجهات مسلحة أخرى من غير الدول، استخدمت طائرات بدون طيار مسلحة لمهاجمة الولايات المتحدة بشكل مكثف. بينما زاد الضغط الدفاعي مؤخراً، تمكنت بعض الطائرات بدون طيار من تجاوز أنظمة الدفاع الجوي من خلال الطيران على ارتفاعات منخفضة جداً، مما أدى إلى تدمير أهداف محددة.

كما تم استخدام التكنولوجيا السيبرانية الهجومية في هذه الجولة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. باستثناء إسرائيل وإيران، كانت هناك هجمات إلكترونية متبادلة بين حماس وحزب

الله. كما تقوم العديد من مجموعات القراصنة الدولية بتنفيذ هجمات إلكترونية استنادًا إلى مواقفها الداعمة لإسرائيل وفلسطين، مما أدى إلى تفاقم حالة الأمن السيبراني في الشرق الأوسط.

إن تطبيق التقنيات الجديدة يزيد من مرونة العمليات العسكرية، ويقلل من الخسائر البشرية وتكاليف التشغيل. لقد أدت التأثيرات القتالية الفعلية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى تعميق سعي دول الشرق الأوسط للحصول على أنظمة أسلحة مستقلة قاتلة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، يتزايد خطر قدرة الجهات المسلحة من غير الدول على الوصول إلى هذه التقنيات الجديدة.

العلاقات بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط الأخرى متوترة، وقد تصاعدت التوترات الإقليمية. أولاً، إيران وإسرائيل "تخاطران" على شفا الحرب، لكن الإجراءات لا تزال حذرة ومنضبطة. في 1 أبريل 2024، هاجمت قوات الدفاع الإسرائيلية المبنى القنصلي للسفارة الإيرانية في سوريا. لم تنفذ إسرائيل انتقامًا على نطاق واسع ضد إيران في وقت لاحق، مما يشير إلى أن استعداد الجانبين لعدم السعي إلى التصعيد إلى حرب كاملة لم يتغير.

من ناحية أخرى، فإن المقارنة بين التكاليف الهجومية والدفاعية بين إيران وإسرائيل غير متوازنة. تُقدّر تكلفة هجوم إيران على إسرائيل هذه المرة بحوالي 100 مليار دولار أميركي.

ثانيًا، تعطلت عملية تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. فقد جمدت المملكة العربية السعودية مفاوضات التطبيع مع إسرائيل، وناقش البرلمان التونسي مشاريع قوانين ذات صلة من شأنها تجريم محاولات تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ومع ذلك، لا تزال مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

ثالثًا، تضررت أيضًا العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا، والتي لم تُستأنف إلا في أغسطس 2022، بسبب هذه الجولة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأعلنت تركيا في مايو 2024 أنها ستعلق جميع التجارة الاستيرادية والتصديرية المتعلقة بإسرائيل.

لقد أدى امتداد الصراع في غزة إلى وضع الأمن في الشرق الأوسط في موقف صعب:

لقد أسفر الوضع الأمني المضطرب في الشرق الأوسط عن تزايد حدة المنافسة بين القوى الخارجية على النفوذ في المنطقة. فالهجمات التي تشنها الميليشيات العراقية تتسبب بإصابات بين القوات الأميركية، ويطالب الحلفاء الإقليميون الولايات المتحدة بزيادة استثماراتها الأمنية في الشرق الأوسط. لذا، تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لزيادة عملياتها العسكرية في المنطقة.

في ديسمبر 2023، أعلنت الولايات المتحدة عن إنشاء عملية "حارس الرخاء"، وهي تحالف دولي للتعامل مع أزمة البحر الأحمر. وقد نفذت غارات جوية عديدة في اليمن وسوريا والعراق للرد والحفاظ على الردع. كما أبدت دول الخليج العربية استعدادًا متزايدًا لتعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة. وأفادت التقارير بأن قطر توصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لتمديد استخدام قاعدة العديد الجوية لمدة 10 سنوات أخرى، كما تقترب السعودية والولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق أمني تاريخي.

وعلى الرغم من أن روسيا قد قلصت تدخلها المباشر في شؤون الأمن في الشرق الأوسط بسبب الأزمة الأوكرانية، لكنها لا تزال واحدة من الدول الرائدة في القضية السورية. فقد قام الرئيس الروسي بوتين بزيارات إلى الإمارات والسعودية في ديسمبر 2023. وفي مايو 2024، دعت روسيا حماس وفتح وفصائل سياسية فلسطينية أخرى إلى موسكو لإجراء مفاوضات، مما يدل على أن روسيا لن تتخلى بسهولة عن نفوذها الأمني في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ذلك، اغتنمت بريطانيا وفرنسا والهند ودول أخرى الفرصة أيضًا لزيادة وجودها العسكري في الشرق الأوسط. فبعد وقت قصير من اندلاع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أعلنت بريطانيا عن نشر سفينتين حربيين وطائرة استطلاع في المنطقة. كما أرسلت فرنسا حاملة المروحيات البرمائية "ديكسمود" إلى مصر لتقديم المساعدة الطبية. ونشرت الهند ثلاث مدمرات صواريخ في بحر العرب في ديسمبر 2023.

وقد أثر امتداد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أيضًا على الاستقرار السياسي الداخلي في دول الشرق الأوسط. من ناحية، يشعر بعض العرب بعدم الرضا عن رد فعل حكوماتهم وموقفها من هذه الجولة من الصراع. وفقًا لاستطلاع للرأي أجراه المركز العربي في واشنطن العاصمة، فإن أغلب المجيبين العرب غير راضين عن مواقف الإمارات، والمملكة العربية السعودية، وقطر، ومصر، والأردن، والسلطة الوطنية الفلسطينية من الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقط 51% من المجيبين لديهم موقف إيجابي تجاه موقف قطر.

اندلعت مظاهرات واسعة النطاق دعمًا للفلسطينيين في العديد من الدول العربية، وظهرت شعارات كثيرة تنتقد سياسة الحكومة الفلسطينية الإسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى أن مصر، والمغرب، والأردن ودول أخرى ألغت بعض المسيرات المؤيدة للفلسطينيين، واعتقلت بعض الأشخاص.

على الجانب الآخر، أدى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بعض دول الشرق الأوسط. خذ مصر كمثال؛ فقد أدى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

وأزمة البحر الأحمر إلى تراجع كبير في عائدات السياحة وقناة السويس في مصر، مما أدى إلى تفاقم نقص النقد الأجنبي في البلاد وارتفاع مستويات التضخم.

مع تحول الجولة الجديدة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى محور الاهتمام الدولي، أصبح الوضع في سوريا واليمن وليبيا أكثر تعقيداً.

لقد انخفض الاهتمام بالاتجاه، وتتباطأ المصالحة السياسية. لقد تكرر الوضع منذ أكتوبر 2023؛ حيث صعّدت القوات الروسية وقوات الحكومة السورية من غاراتها الجوية على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا. كما أدت الضربات الجوية المتكررة التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية على أهداف في سوريا إلى تفاقم الضغوط الأمنية والكارثة الإنسانية التي تواجهها البلاد.

فيما يتعلق باليمن، بدأت المفاوضات بين السعودية والحوثيين بشأن إنهاء الحرب في 2023، وبعد شهر سبتمبر، لم يتم تنفيذها مرة أخرى. تحت السعودية الولايات المتحدة على ضبط النفس تجاه الحوثيين وسط مخاوف من التصعيد في اليمن. وفي الوقت نفسه، تصاعد التوتر في السودان مجدداً؛ حيث أعلن البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني والقائد العام للقوات المسلحة، في يونيو/حزيران أنه سيرفض المصالحة مع قوات الرد السريع. لقد أصبح الصراع المسلح الداخلي في السودان أطول وأطول أمداً.

أيضاً، استغلت "الدولة الإسلامية" الفوضى للعودة، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط. في 2024، هجوم بالقنابل يضرب مدينة كرمان الإيرانية، مما أسفر عن وفاة أكثر من 100 شخص، وقد أعلنت "الدولة الإسلامية" مسؤوليتها عن الحادث. وتلوح في سماء منطقة الشرق الأوسط من وقت لآخر ظلال مثل هذه الهجمات.

ومن الجدير بالذكر أن وفاة الرئيس الإيراني في حادث تحطم مروحية في 19 مارس 2024 قد تؤدي إلى تغيير الوضع الأمني في الشرق الأوسط مرة أخرى. لقد جذبت العلاقات بين إيران وإسرائيل والعلاقات بين إيران والولايات المتحدة الانتباه.

ويظهر تأثير الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الوضع الأمني في الشرق الأوسط أن القضية الفلسطينية الإسرائيلية لا تزال تشكل مصدر قلق كبير في المنطقة. إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعد جوهر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، عندما يتوقف الصراع في غزة، الذي دام أكثر من نصف عام، ستستمر إدارة قطاع غزة بعد الحرب في التأثير على القضية الفلسطينية الإسرائيلية وحتى على اتجاه الوضع الأمني في الشرق الأوسط.

إذا لم يتم حل القضية الفلسطينية الإسرائيلية بشكل عادل ومنصف، فإن مصير الدولة الفلسطينية المستقلة سيبقى غير مؤكد، وسيصبح خطرًا يهدد الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة في المستقبل. وبالتالي، ستعمل هذه الجولة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على تسريع تعديل وإعادة تشكيل النظام الأمني في الشرق الأوسط، وسيزداد الوجود العسكري للقوى الكبرى خارج المنطقة، وستتشد المنافسة على النفوذ الأمني. وستسعى دول المنطقة لتحقيق أمنها من خلال التمايز والتركييب المستمرين. ورغم أن مصالح البلدان تتعاظم إلى أقصى حد، فإن الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيزهما في الشرق الأوسط لا يزال يشكل الاتجاه العام.

عامل القوى الإقليمية الخارجية في قضية أمن الشرق الأوسط

ليو شينغ شيانغ

1. من "القاعدة" إلى "الدولة الإسلامية": من حرب الخليج إلى حرب العراق، ثم إلى عام

2023

اندلعت جولة جديدة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في فبراير/شباط. والوضع الأمني في الشرق الأوسط يعيش حالة من التوتر منذ فترة طويلة. بل إن هناك حالات تشابكت فيها الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي وتدهورت بشكل مضاعف، مما جعل الوضع الأمني التقليدي أكثر خطورة. والسبب وراء هذه الفوضى في الشرق الأوسط يرجع في المقام الأول إلى انتهاك مبدأ سيادة الدولة وعدم مراعاة القانون الدولي. وقد أحدث تدخل القوى الأجنبية تأثيرات مختلفة على المنطقة. فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا، فضلاً عن الصين، تشكل عدة قوى رئيسية تؤثر على الوضع الأمني في الشرق الأوسط. وتختلف أهداف هذه القوى من حيث المشاركة في شؤون الأمن في المنطقة، وتتنوع تأثيراتها.

لقد كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتدخلان منذ فترة طويلة في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط

تعتبر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة القوتين الرئيسيتين المؤثرتين على الوضع الأمني في المنطقة. كانت المملكة المتحدة ذات يوم الدولة المهيمنة في الشرق الأوسط، بينما تُعد الولايات المتحدة الدولة المهيمنة حالياً. إن "فرق تسد" في الشرق الأوسط هي الوسيلة الدبلوماسية التي

تعتمدها كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. الدولتان هما المبادرتان في القضية الفلسطينية الإسرائيلية وهما الدولتان المصدرتان للمشاكل الأمنية في الشرق الأوسط.

الولايات المتحدة هي أكبر قوة خارج الإقليم تؤثر على الوضع الأمني في الشرق الأوسط. إن تدخلها في المنطقة هو "إسفين" استراتيجي، ويشمل العقوبات الاقتصادية المصاحبة، والضربات العسكرية، والردع، والتدخل في القيم.

أولاً، تنفيذ "إسفين" الاستراتيجية يعني أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل منذ فترة طويلة في الشرق الأوسط، ولم يتحسن الوضع الأمني في المنطقة. في كل حروب الشرق الأوسط، تقدم الولايات المتحدة الكثير من المساعدات لإسرائيل. بعد جولة جديدة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تدعم الولايات المتحدة إسرائيل بشكل كامل.

ثانيًا، في أبريل 2024، في الثامن عشر من الشهر، ناقش مجلس الأمن في الولايات المتحدة قانوناً يتعلق بالأزمة بين إيران وإسرائيل، حيث قصفت إسرائيل السفارة الإيرانية والقنصلية في سوريا، وردت إيران باستهداف أهداف في إسرائيل. أعلنت الولايات المتحدة عن تدابير جديدة لعقوبات إيران.

ثالثاً، يتمثل أحد أساليب التدخل في الضربات العسكرية والردع العسكري. تمتلك الولايات المتحدة قواعد عسكرية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، حيث يتمركز نحو 450 ألف جندي في أكثر من 10 دول، بما في ذلك الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مما يشكل قوة ردع هائلة. وتستخدم الولايات المتحدة قواتها في الشرق الأوسط بشكل تعسفي لقصف الأهداف التي تريد مهاجمتها، بل وحتى للقضاء على كبار الضباط العسكريين الإيرانيين، مثل سليمان.

رابعاً، السعي وراء التدخل القيمي. التدخل القيمي هو أحد الوسائل الرئيسية للدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط. بعد الحرب الباردة، تشجع الولايات المتحدة على الديمقراطية على النمط الغربي في المنطقة. في 2001 و2003، غزت الولايات المتحدة أفغانستان والعراق تحت راية الديمقراطية ومكافحة الإرهاب. وفي عام 2004، قدمت الولايات المتحدة "مشروع التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير". في عهد أوباما، اقترحت الولايات المتحدة خطة للانتقال الديمقراطي في المنطقة. بعد تولي بايدن منصبه في عام 2021، أصبح تعزيز الدبلوماسية المبنية على القيم إحدى الأولويات الثلاث الرئيسية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

إن "الثورة العربية" هي نتيجة لقيام الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بتصدير الديمقراطية قسراً إلى الشرق الأوسط.

بريطانيا دولة كبرى ذات نفوذ تقليدي في الشرق الأوسط. لقد سيطرت على المنطقة لفترة طويلة. بعد تغيير الهيمنة في عام 1956، أصبحت بريطانيا تدريجيًا تابعة للولايات المتحدة. إن جمال الأقوال والأفعال يدل على اتساق مذهل، مما شكل العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة.

في أغسطس 1990، شاركت بريطانيا في حرب الخليج التي قادتها الولايات المتحدة. وفي أكتوبر 2001، قادت بريطانيا والولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي لشن حرب على أفغانستان. وفي مارس 2003، قامت قوة مشتركة بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة بعمل عسكري ضد العراق.

وفي أكتوبر 2023، بعد جولة جديدة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، دعمت بريطانيا والولايات المتحدة إسرائيل وقدمتا لها المساعدة العسكرية. وبعد أزمة البحر الأحمر، أرسلت بريطانيا والولايات المتحدة بشكل مشترك سفنًا حربية إلى البحر الأحمر. وفي أبريل 2024، بعد الأزمة الإيرانية الإسرائيلية، أعربت بريطانيا عن دعمها القوي لإسرائيل. في 18 أبريل، فرضت بريطانيا والولايات المتحدة جولة جديدة من العقوبات على إيران، بهدف منع تصعيد كبير للوضع في الشرق الأوسط.

إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا تتدخلان في الشرق الأوسط فحسب، بل إن تصرفاتهما لها "تأثير مدمر على البيئة الأمنية الإقليمية". تتدخل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل تعسفي في الشرق الأوسط، ولطالما دعمتا إسرائيل واحتوتها إيران، التي تنتهك أغراض الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية. إن عزلة الولايات المتحدة عن فلسطين ألهمت حماس وغيرها من جماعات المقاومة المسلحة.

نتيجة لتدخل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الشرق الأوسط هي أن الوضع الأمني الإقليمي يستمر في التدهور. تسعى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى إنشاء ما يسمى بالنظام الدولي "القائم على القواعد" في الشرق الأوسط، والذي هو في الواقع نظام شرق أوسطي "يقوم على القوة والهيمنة".

الأساليب الحديثة: ألمانيا وروسيا تطبقان دبلوماسية متوازنة في الشرق الأوسط

تختلف الدول الأوروبية عن الولايات المتحدة؛ فالقرب الجغرافي يجعل من الأسهل على اللاجئين من دول الشرق الأوسط التدفق إلى أوروبا. كما أن الترابط الاقتصادي يجعل أوروبا بحاجة إلى موارد النفط الغنية في الشرق الأوسط. إن عدم الاستقرار في المنطقة سيؤدي حتمًا إلى ارتفاع أسعار النفط، وسيكون لذلك تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في أوروبا وعلى معيشة الناس.

لقد امتد الصراع إلى أوروبا، مما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار نتيجة العدد المتزايد من اللاجئين من الشرق الأوسط. شهدت فرنسا وألمانيا ودول أوروبية أخرى مظاهرات تضامنية مع غزة بشكل متكرر. إن الوضع الداخلي يتردد صداه مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لذلك، إن أوروبا بشكل عام لا تريد أن يغرق الشرق الأوسط في الصراع.

استنادًا إلى اعتباراتها الأمنية الخاصة، تحتاج الدول الأوروبية أيضًا إلى التدخل في شؤون الشرق الأوسط. هذا هو السبب الرئيسي وراء اهتمام دول مثل ألمانيا بالشرق الأوسط بشكل خاص. ستحاول الدول الأوروبية الحفاظ على التوازن بين إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة، مع تدخل معتدل نسبيًا.

في 2024، شنت القوات الأميركية غارات جوية على الحوثيين في اليمن، ولم تحذو فرنسا وألمانيا حذوها. على الرغم من أنهم قرروا إرسال قوات إلى الشرق الأوسط لمنع تدهور الوضع أكثر، إلا أن هدفهم هو الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة.

تتمتع فرنسا بنفوذ تقليدي في الشرق الأوسط. تاريخيًا، حصلت على تفويضات على لبنان وسوريا، وكذلك السيطرة على قناة السويس. كما يوجد في فرنسا أعداد كبيرة من السكان اليهود والمسلمين، يمثلون حوالي 6% من مجموع السكان (~8%). إنهم يمثلون القوتين في فرنسا الداعمين لإسرائيل والعرب، وستتأثر سياسة فرنسا في الشرق الأوسط بهذه العوامل.

في عام 2017، كان ماكرون، الذي انتخب رئيسًا لفرنسا في يوليو/تموز، لديه طموحات قوية في مجال السلطة. وبعد وصوله إلى الحكم، حاول أن يجعل فرنسا تلعب دورًا رئيسيًا في الشرق الأوسط. تتدخل فرنسا في المنطقة بالأساس عبر الوسائل السياسية، لتخفيف الضغط عن اللاجئين من الشرق الأوسط، وحاولت اقتراح حلول للقضية الفلسطينية الإسرائيلية المهمشة.

بعد الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في أكتوبر 2023، زار الرئيس ماكرون دول الشرق الأوسط. في إسرائيل، أكد على الدعم الكامل للبلاد، وفي الوقت نفسه حث إسرائيل على حماية المدنيين. وعندما التقى بالزعيم الفلسطيني عباس، انتقد الهجوم البري الإسرائيلي على غزة.

من 18 أكتوبر 2023 إلى 18 أبريل 2024، في الأمم المتحدة، كانت فرنسا قد صوتت لصالح أول قرار بشأن القضية الفلسطينية الإسرائيلية، ولم تتبع الولايات المتحدة في موقفها، حيث أدانت الغارات الجوية العشوائية التي تشنها إسرائيل على غزة، وفرضت أيضًا عقوبات على إسرائيل.

إن المشاركة التاريخية لألمانيا في الشرق الأوسط لم تكن عميقة بما فيه الكفاية، لكنها تلعب دور الموازن الإيجابي نسبيًا. ألمانيا حليفة لإسرائيل وتحافظ على علاقات مستقرة مع فلسطين وإيران.

وبسبب العلاقة الوثيقة بين ألمانيا وإسرائيل، أعربت ألمانيا بوضوح عن دعمها لإسرائيل بعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبعد شهر، انتقد شولتز سياسة "الاستيطان" الإسرائيلية في الضفة الغربية، ودعا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى حل الصراع من خلال "حل الدولتين". بعد أزمة البحر الأحمر، أدان المستشار الألماني شولتز هجوم إيران على الأراضي الإسرائيلية. وفي وقت لاحق، أجرى وزير الخارجية بيرك مكالمة هاتفية مع وزير الخارجية الإيراني عبد اللهيان.

وأكد الجانبان على ضرورة مواصلة الحوار بشأن قضية الشرق الأوسط، وهو ما يعكس سياسة ألمانيا المتوازنة تجاه هذه القضية.

روسيا دولة كبرى ذات نفوذ تقليدي في الشرق الأوسط. قبل الأزمة الأوكرانية، كانت روسيا تأمل دائماً في تهدئة الصراع في المنطقة، وتحاول لعب دور الوسيط المحايد. بعد الأزمة الأوكرانية، لم تتمكن روسيا من ممارسة نفوذ أكبر على الشرق الأوسط بسبب "الاستنزاف الاستراتيجي". لديها الإرادة ولكن ليس القوة. في الوقت الحاضر، ينعكس نفوذ روسيا على أمن الشرق الأوسط بشكل رئيسي من خلال وجودها العسكري في سوريا. نظراً للوضع المعقد في سوريا، توجد قوات مسلحة مختلفة في البلاد، وتدعمها قوى خارجية متنوعة. أصبحت سوريا ساحة معركة لقوى مختلفة في الشرق الأوسط، وتعتبر روسيا الدولة ذات النفوذ الأكبر على سوريا بين هذه القوى. سوريا هي محور روسيا الاستراتيجي لموازنة قوة الولايات المتحدة في المنطقة.

الصين تعزز التنمية والمصالحة في الشرق الأوسط

مع استمرار نمو القوة الوطنية الصينية، يزداد النفوذ الصيني في الشرق الأوسط. لقد تطورت الصين من مشارك هامشي في الشؤون العالمية إلى لاعب مهم متورط بعمق في حوكمة الأمن في الشرق الأوسط. ويتم تنفيذ نفوذ الصين في المنطقة بشكل رئيسي من خلال القنوات التالية:

أولاً، من خلال "مبادرة الحزام والطريق" التي تعزز تنمية الشرق الأوسط. إن الشرق الأوسط هو المستفيد الرئيسي من هذه المبادرة ويدعمها بشكل عام. إن إصدار "إعلان العمل بشأن التعاون بين الصين والدول العربية في بناء مبادرة الحزام والطريق" لعام 2018 يوضح هذه النقطة بشكل كامل. لقد حققت مبادرة الحزام والطريق التكامل مع العديد من دول الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية وإيران في التنمية الصناعية. في مارس 2021، وقعت الصين وإيران على "اتفاقية التعاون الشامل بين الصين وإيران لمدة 25 عامًا". وفي ديسمبر 2022، وقعت الصين والمملكة العربية السعودية على "خطة تنفيذ الالتحام بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية 2030".

تم تحسين السلسلة الصناعية للحزام والطريق بشكل أكبر، وتم تعزيز التنمية عالية الجودة لمبادرة الحزام والطريق بشكل مطرد في الشرق الأوسط.

ثانياً، تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال الدبلوماسية المنسقة. تعد الدبلوماسية التنسيقية إحدى السمات الرئيسية للدبلوماسية الصينية مع القوى الكبرى الأخرى في المنطقة. أصبحت الصين المنسق الرئيسي لشؤون الأمن في الشرق الأوسط باعتراف جميع الأطراف، لأن الصين لا تسعى لتحقيق مصالح أنانية في المنطقة، وليست طرفاً في القضايا الإقليمية، كما أنها ليست مثيرة للمشاكل، بل هي بانية ومدافعة عن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. لفترة طويلة، تنسق الصين مواقف كافة الأطراف بشأن قضايا الأمن في الشرق الأوسط عبر آلية المبعوث الخاص. بعد الجولة الجديدة من الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية في عام 2023، قام المبعوث الخاص تشاي جون بالسفر بشكل متكرر إلى دول الشرق الأوسط. بين 18 أكتوبر 2023 و28 أبريل 2024، زار قطر ومصر والمملكة العربية السعودية وتركيا ولبنان، حيث تبادل وجهات النظر حول القضية الفلسطينية الإسرائيلية الحالية والوضع في الشرق الأوسط.

حلولاً مختلفة لأمن واستقرار المنطقة، على سبيل المثال، "الأربع نقاط" في عام 2003، و"اقتراح النقاط الخمس" لعام 2007 بشأن محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، و"الأربع نقاط" للقضية الفلسطينية في عام 2013، و"مبادرة من خمس نقاط" في عام 2021 للحل السياسي للقضية السورية، بالإضافة إلى "ثلاث أفكار" لتنفيذ "حل الدولتين". كما تم تقديم "ثلاث نقاط" للقضية الفلسطينية في عام 2023. والمفتاح لهذه المقترحات هو تعزيز المصالحة السياسية بين الأطراف المتنازعة.

تدعم الصين المصالحة الإسرائيلية الفلسطينية، والمصالحة بين إيران والسعودية، والمصالحة بين حماس وفلسطين. في مارس 2023، ساعدت الصين السعودية وإيران على التغلب على مظالمهما من خلال "المصالحة في بكين"، مما يسلط الضوء على الدور الفريد للصين وتأثيرها الإيجابي في الحل السياسي للقضايا الساخنة في الشرق الأوسط.

بشكل عام، يعد التعقيد سمة طويلة الأمد في الوضع الأمني في الشرق الأوسط، مما يتطلب تعاوناً من الخارج وداخل المنطقة للتعامل معه. من ناحية، انخفض تأثير الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث ستقف الدول العربية عموماً إلى جانب الولايات المتحدة، بينما ستتنسق روسيا مع الصين، وقد تختار فرنسا وألمانيا استراتيجية أكثر استقلالية. يعتمد المسار الذي تقوده الولايات المتحدة والدول الأخرى بشكل أساسي على الوسائل العسكرية والتدخل السياسي، في حين يعتمد

المسار الذي تمثله الصين بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية والتنسيق السياسي. ستكون هذه منافسة بين القوى العسكرية الجيوسياسية والاقتصاديات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

خلق وضع جديد وسط التغيرات: الصين تشارك في حوكمة الأمن في الشرق الأوسط بمفهوم أمني جديد

يو جيان هوا

اليوم، يواجه العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط، فترة من التغيرات المضطربة ذات التغيرات العميقة والمعقدة. وفي الوقت نفسه، تشهد الصين فترة تقاطع تاريخية للشروع في رحلة جديدة لبناء دولة اشتراكية حديثة بشكل شامل. فكيف يمكن خلق بيئة دولية مواتية للوضع الاستراتيجي الشامل لتحقيق التجديد العظيم للأمم الصينية في ظل قرن من التغيرات في العالم؟

إن السعي إلى إسعاد الشعب الصيني، وتقديم مساهمات أكبر لقضية التقدم البشري، هو المعنى الأصيل للدبلوماسية الصينية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد. ولا شك أن دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط، التي تبني على الماضي وتفتح آفاق المستقبل، تشكل استكشافًا عمليًا للدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط في العصر الجديد.

تعكس المشاركة النشطة للصين في حوكمة الأمن في الشرق الأوسط في العصر الجديد مسؤولية القوة العالمية المسؤولة، وقد قدمت مساهمات ملحوظة في السلام والتنمية في المنطقة والعالم. ولا يقتصر تأثيرها العميق على الصين والشرق الأوسط فحسب، بل له أيضًا أهمية بعيدة المدى بالنسبة للنظام العالمي والنظام الدولي في مرحلة الانتقال.

لا يزال الشرق الأوسط يواجه تحديات أمنية بارزة في ظل التغيرات الداخلية والخارجية المتشابكة.

إن الشرق الأوسط يعيش الآن مرحلة تحول مزدوجة، داخليًا وخارجيًا. هذه نقطة تحول تاريخية تتداخل فيها العوامل. من ناحية، تواجه البشرية تغيرًا كبيرًا لم نشهده منذ مائة عام. يمر العالم بفترة من التطور الكبير والتغيير الجذري والتعديل الواسع. وخاصة في السنوات الأخيرة، اشتدت المنافسة بين القوى الكبرى، وانتشر وباء يعود إلى قرن من الزمان، وتفاقت الأزمة الأوكرانية، مما أدى إلى تسارع التغيرات الكبرى التي شهدها العالم منذ قرن.

"إن التغيرات في العالم والأزمة والتاريخ تتكشف بطريقة غير مسبوقة". على الرغم من أن "الاتجاه التاريخي للسلام والتنمية والتعاون والفوز المشترك لا يمكن إيقافه" وقد أصبح إرادة الشعب والاتجاه العام، إلا أن "البطجة والنهب ولعبة محصلتها صفر وغيرها من السلوكيات الاستبدادية والبطجانية تضر بشكل خطير، وتفاقم العجز في السلام والتنمية والأمن والحكم. يواجه المجتمع البشري تحديات غير مسبوقة".

تتعرض التغيرات العالمية أيضًا في الشرق الأوسط: أولاً، تغيير ميزان القوى الدولي بشكل عميق، وتغيير "الجنوب العالمي" بشكل كبير. تم تعزيز قوة البلاد وتأثيرها الدولي. تمر الشرق الأوسط بتعديل وتحول في النمط الإقليمي والترتيب منذ 30 عامًا، وتعاني أيضًا من مجموعة متنوعة من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية بسبب التقدم السريع في التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات. تواجه بلدان الشرق الأوسط عالمًا تتعايش فيه الفرص والتحديات، والفوائد والأزمات.

البيئة الدولية في قرن من التغيير

على الجانب الآخر، يمر الشرق الأوسط نفسه أيضًا بتغيير إقليمي كبير. في أوائل القرن العشرين، ومع تجربة حربين عالميتين وموجات القومية المرافقة لهما، استكمل الشرق الأوسط بشكل أساسي بناء نظام الدولة الوطنية الحديثة المستقلة ذات السيادة. لكن، كانت عملية بناء الدولة القومية في الشرق الأوسط، التي تهدف إلى تحقيق التجديد الوطني والازدهار، عملية شاقة ووعرة.

يظهر الوضع غير المواتي المتمثل في الوقوف على حافة التخلف في عملية التحديث والعولمة العالمية. منذ نهاية عام 2010، اندلعت ثورة اجتماعية وسياسية كبرى في العديد من الدول العربية من شمال أفريقيا إلى غرب آسيا. وعلى مدى العقد الماضي، شهد هذا التغيير في الشرق الأوسط أزمة حكم متجذرة ومعضلة تنموية.

تتداخل هذه الأزمات مع المنافسة بين القوى الكبرى، والصراع الجيوسياسي، وانتشار القوى المتطرفة الإرهابية. وبدلاً من الترحيب بالشرق الأوسط الديمقراطي والحر الذي كانت الولايات المتحدة والغرب يتوقون إليه، أدى "الربيع العربي" إلى انغماس الشرق الأوسط في عالم مزقته الحرب وتسوده الاضطرابات.

تتجلى معضلة الأمن في المناطق الساخنة الجديدة والقديمة، ليس في سوريا فقط، حيث لا توجد نهاية في الأفق للحروب في دول مثل اليمن وليبيا. من 2010 إلى 2020، شهدت دول مثل السودان والجزائر والعراق ولبنان تغييرات سياسية واضطرابات، مما أدى إلى أزمة حكم عميقة. في ظل التغييرات المستمرة في العالم، دخل نمط العلاقات الدولية في الشرق الأوسط إلى ما يسمى "عصر ما بعد أمريكا"، والذي ينبغي أن يطلق عليه بشكل أكثر دقة "عصر ما بعد الهيمنة". حيث قللت الولايات المتحدة من استثماراتها في الشرق الأوسط وبدأت في تنفيذ توازن جيولوجي جديد.

مع تكثيف المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى وتصعيد الأزمة الأوكرانية، زادت اللعبة بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط مرة أخرى، مما زاد من موقع الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي. تواجه بعض الدول غير النفطية والغازية انكماشاً اقتصادياً، ونقصاً في رأس المال، وأزمات غذاء وطاقة، مما يؤدي إلى صعوبات في سبل عيش الناس واضطرابات اجتماعية، وقد ارتفعت القوات المتطرفة الإرهابية مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط شهدت في السنوات الأخيرة ثلاثة اتجاهات إقليمية مرضية تتمثل في الاستقلال والتنمية والمصالحة، فقد تعزز الاستقلال الاستراتيجي لدول الشرق الأوسط في الشؤون الداخلية والخارجية بشكل كبير، وأصبحت أولوية التنمية المحور الاستراتيجي لدول المنطقة.

وعلى وجه الخصوص، تحسنت العلاقات بين الدول الإقليمية، حيث خففت العديد من الدول من الصراعات والنزاعات وقللت من المواجهة والصراع. ومع ذلك، لم تُحل المشاكل البنيوية للأمن الإقليمي بشكل أساسي. ولا تزال الأزمات الساخنة مثل فلسطين وإسرائيل وسوريا وليبيا واليمن دون حل، ولا تزال المواجهة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل متوترة.

وعلى وجه الخصوص، في أكتوبر 2023، صدمت جولة جديدة من التصعيد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العالم، ولم يقتصر الأمر على حجب المنطقة عن "مد المصالحة"، بل أحدثت كارثة إنسانية هائلة وتأثيرها على الأمن والتنمية الإقليمية والعالمية. وقد أثار هذا قلقاً بالغاً في المجتمع الدولي.

هكذا، فإن الوضع الحالي في الشرق الأوسط مضطرب، واتجاهه مليء بعدم الاستقرار وعدم اليقين، حيث تظل المخاطر الأمنية الإقليمية معقدة وخطيرة.

يشكل التعاون الأمني جزءاً مهماً من دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط.

إن العلاقة بين الصين والشرق الأوسط لها خلفية تاريخية طويلة وأساس صداقة راسخ. منذ ألفي عام، ربط طريق الحرير القديم بين الصين والشرق الأوسط، الواقعيين في الطرفين الشرقي والغربي للقارة الآسيوية، من خلال التعاون السلمي، والانفتاح والشمول، والتعلم المتبادل، والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك. "روح طريق الحرير" أصبحت الموضوع الرئيسي للتبادلات الودية بين الصين والعالم العربي.

لقد أدى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر في عام 1956 إلى فتح فصل جديد في تاريخ الصداقة بين الصين والشرق الأوسط. وقد حققت الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط تقدماً كبيراً رغم التقلبات والمنعطفات، ولكن إلى حد كبير، حتى مطلع القرن العشرين، وخاصة في القرن الحادي والعشرين، بدأت العلاقة بين الصين والشرق الأوسط تكتسب أهمية استراتيجية حقيقية لكلا الجانبين والعالم.

في القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصين ودول الشرق الأوسط أقرب من أي وقت مضى، حيث يواصل التعاون الجماعي الصيني العربي التحسن والارتقاء في كافة الجوانب. في عام 2004، تم إنشاء منتدى التعاون بين الصين والدول العربية. وفي عام 2010، أقام الجانبان تعاوناً شاملاً وعلاقات تعاون استراتيجي صينية عربية من أجل التنمية المشتركة. وفي عام 2018، تمت ترقية التعاون إلى "التعاون الكامل"، والشراكة الاستراتيجية الصينية العربية للمستقبل. وفي عام 2022، في القمة العربية، اتفق الجانبان على بذل كل الجهود لبناء مجتمع صيني عربي ذي مصير مشترك في العصر الجديد.

يتشكل التطور الحالي والمستقبلي للدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط بشكل أساسي من خلال ثلاثة عوامل. أولاً، دخلت تنمية الصين مرحلة بناء نمط تنمية جديد من الإصلاح والانفتاح، مما يستدعي استكشافات جديدة في المرحلة الجديدة والرحلة الجديدة. ثانياً، تعتبر الصين دبلوماسية الشرق الأوسط جزءاً مهماً من دبلوماسيتها الشاملة، بما في ذلك الدبلوماسية مع الدول النامية، والدبلوماسية مع الدول المجاورة، والدبلوماسية مع القوى الكبرى، والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتحتاج إلى خدمة الاحتياجات الشاملة لمسار التنمية السلمية للصين. ثالثاً، كقوة عالمية مسؤولة متنامية، يجب على الصين أن تكون أكثر مسؤولية في الحوكمة الإقليمية للشرق الأوسط،

وهي لوحة جيواستراتيجية مهمة في العالم، والتحول من دبلوماسية منفصلة ومنخفضة المستوى بشكل عام إلى دبلوماسية شرق أوسطية جريئة ومميزة لقوة كبرى.

نظام شامل للدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط في العصر الجديد، يشمل التعاون الشامل بين الصين ودول الشرق الأوسط والعالم العربي كقطاع رئيسي. بصرف النظر عن الاقتصاد والسياسة، تشمل المجالات الاجتماعية والثقافية، ويشكل التعاون في المجال الأمني أيضًا جزءًا مهمًا من دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط.

في يناير 2016، أشار الرئيس شي جين بينغ في كلمته خلال زيارته لمقر جامعة الدول العربية إلى "مبادرة الحزام والطريق" للبناء المشترك الصيني العربي، حيث أراد "إرساء السلام، والابتكار، والريادة، والحكم، ومفهوم العمل المتكامل". وقد أكد على ضرورة أن تكون الصين "صانعة سلام في الشرق الأوسط، ومحركات التنمية في المنطقة، وداعمة لاستقرار الشرق الأوسط، وشريكًا في التبادلات بين شعوب المنطقة". ثم اقترح أن يكون أول عمل للتعاون الصيني العربي هو "رفع راية الحوار السلمي عاليًا، وإجراء عمليات تعزيز الاستقرار".

لقد صرح بوضوح: "إن سياسات الصين وإجراءاتها تجاه الشرق الأوسط تستند إلى حيثيات الأمر نفسه، والالتزام بالمصالح الأساسية لشعوب الشرق الأوسط. نحن لا نستخدم وكلاء في الشرق الأوسط، بل نعمل على تعزيز السلام والحوار، ولا يوجد لعب بالقوة".

"نحن لا نسعى إلى ملء الفراغ، بل إلى نسج شبكة من الشراكات ذات المنفعة المتبادلة والفوز المشترك". وفي الوقت نفسه، أشارت "وثيقة السياسة الصينية بشأن الدول العربية" التي أصدرتها الحكومة الصينية إلى خمسة مجالات رئيسية لتعزيز التعاون الصيني العربي بشكل شامل. بالإضافة إلى المجالات الأربعة الرئيسية: السياسة، والاستثمار، والتجارة، والتنمية الاجتماعية والتبادلات الثقافية، فإن المجال الخامس هو السلام والأمن.

في المادة الأولى من هذا المجال، "الأمن الإقليمي"، ينص بوضوح على أن الصين "تدعو إلى ممارسة مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام في الشرق الأوسط، وتدعم الدول العربية والإقليمية في بناء آلية أمن التعاون الجماعي الإقليمي الشاملة والمشاركة، وتحقيق السلام والازدهار على المدى الطويل في الشرق الأوسط".

إن مبادئ الصين بشأن حوكمة الأمن في الشرق الأوسط في العصر الجديد واضحة، وسياساتها عملية، وعملها نشط ومرن في مجموعة واسعة من المجالات. بعد التغييرات في الشرق الأوسط،

أصبحت الصين أكثر استباقية في تشكيل بيئة إقليمية مواتية للسلام والاستقرار، وتعزيز عملية السلام في المنطقة بشكل فعال.

من بين هذه الجهود، تبرز دبلوماسية الوساطة لتعزيز السلام والحوار في سلسلة من النزاعات والصراعات الساخنة في الشرق الأوسط. أرسلت الصين باستمرار عددًا من المبعوثين الخاصين إلى الشرق الأوسط، حيث تعمل على الإقناع والتوسط بشكل نشط. في مايو 2013، طرح الرئيس شي جين بينغ "أربعة مقترحات" بشأن القضية الفلسطينية الإسرائيلية، بما في ذلك الإصرار على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، وتحقيق السلام بينهما من خلال المفاوضات، والاستمرار في مبادئ "الأرض مقابل السلام"، وتقديم المجتمع الدولي ضمانات مهمة لدفع عملية السلام إلى الأمام.

فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية، تشارك الصين في العملية برمتها للمحادثات النووية بموقف بناء، حيث تسعى إلى تنفيذ الوساطة بشكل نشط من وجهة نظر موضوعية. في مرحلة مهمة من المفاوضات، اقترحت الصين حلاً شاملاً للقضية النووية الإيرانية يتضمن "خمسة نقاط" و"مبادرة من أربع نقاط"، مما ساعد في سد الفجوة عبر "الحل الصيني" و"النهج الصيني"، ولعب دورًا فريدًا وبناءً في التوصل إلى اتفاق نووي ناجح.

وفيما يتعلق بالشأن السوري، دافعت الصين عن "ميثاق الأمم المتحدة" وأغراض ومبادئ العلاقات الدولية الأساسية، ضد "التدخلية الجديدة" الغربية. لقد استخدمت الصين حق النقض في مجلس الأمن عدة مرات، وفي الوقت نفسه أكدت على ضرورة تعزيز الحل السياسي للقضية السورية. كما دعت إلى عملية سياسية شاملة من خلال الحوار والتفاوض لحل الخلافات، ولعبت دورًا إيجابيًا وبناءً دائمًا في تعزيز الحل المناسب للقضية السورية. وفي عام 2016، تم تعيين مبعوث خاص لسوريا لتعزيز الوساطة في الأزمة.

في مارس 2021، طرح وزير الخارجية وانغ يي مقترح الصين لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يتضمن "مبادرة من خمس نقاط": تعزيز الاحترام المتبادل، والحفاظ على العدالة والإنصاف، وتحقيق حظر الانتشار النووي، وبناء الأمن الجماعي، وتسريع التعاون الإنمائي. وفي ديسمبر 2022، أشار الرئيس شي جين بينغ في القمة الصينية العربية الأولى إلى هذه المبادئ.

طريق التفاوض؛ السعي إلى حل شامل وعادل ومعقول على المدى الطويل؛ الالتزام بمبدأ المساواة خطوة بخطوة؛ خلق أجواء مواتية للحوار والتفاوض؛ السعي إلى معالجة الأعراض والأسباب

الجزرية والحكم الشامل. في مارس 2015، اقترح وزير الخارجية الصيني وانغ يي تعزيز عملية التفاوض بشأن الاتفاق النووي مع إيران، ويتضمن الاقتراح المكون من أربع نقاط الالتزام بالقيادة السياسية؛ والاستمرار في التحرك للأمام؛ والالتزام بالمساواة خطوة بخطوة؛ والإصرار على حل الحزمة.

وفي الاجتماع، عززت الصين والدول العربية بشكل مشترك "ثمانية أفعال شائعة"، والتي تشمل الأمن الغذائي، والصحة، وأمن الطاقة، والحوار المتحضر، والأمن والاستقرار، ومجالات التعاون الأخرى المتعلقة بحوكمة الأمن في الشرق الأوسط. بعد اندلاع جولة جديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أصدرت الصين في يناير 2024 بياناً مشتركاً مع جامعة الدول العربية بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في مايو 2024، قام الرئيس شي جين بينغ بزيارة فرنسا في زيارة الدولة الثالثة له، حيث أصدرت فرنسا والولايات المتحدة بياناً مشتركاً آخر بشأن الوضع في الشرق الأوسط. وأكدت الصين أن الأولوية القصوى هي تحقيق وقف شامل لإطلاق النار وإنهاء القتال في أقرب وقت ممكن، وأن الأولوية القصوى هي ضمان تقديم المساعدات الإنسانية، وأن الطريقة الأساسية للخروج هي تنفيذ "حل الدولتين".

كما يشمل التعاون الأمني الصيني في الشرق الأوسط المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات في المنطقة في إطار الأمم المتحدة، فضلاً عن حوكمة الإرهاب وعمليات المرافقة في خليج عدن.

إن سلوك السياسة الصينية في مجال حوكمة الأمن في الشرق الأوسط هو تجسيد ملموس لتمسك الصين بطريق التنمية السلمية وسعيها إلى سياسة خارجية مستقلة للسلام. وتصر الصين على تطوير التعاون الودي مع دول الشرق الأوسط على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، من أجل حماية المصالح الوطنية الصينية والمصالح الأساسية لشعوب الشرق الأوسط بشكل أفضل، وبناء نوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة، والتعاون المربح للجانبين، مع مفهوم البناء المشترك لمجتمع ذي مستقبل مشترك.

ثلاث مبادرات أمنية عالمية تظهر الطريق الصحيح لإدارة الأمن في الشرق الأوسط

العجز الأمني في الشرق الأوسط بارز، حيث إن التحديات الأمنية في فترة الاضطرابات والتغيير شديدة وعاجلة. إن الإحياء الوطني والرخاء الاقتصادي وسعادة الناس لا تنفصل عن القضية الأساسية للتنمية؛ فالتنمية يجب أن تكون مبنية على السلامة والأمن.

في 21 أبريل 2022، ألقى الرئيس شي جين بينغ كلمة رئيسية في حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتهى بواو الآسيوي، حيث قدم أول مبادرة أمنية عالمية. شرح بشكل منهجي جهود الصين لتعزيز الأمن العالمي والازدهار المشترك، والحفاظ على السلام والهدوء في العالم.

تهدف هذه المبادرة إلى معالجة العجز الأمني، وتعتبر نهجاً جيداً للحوكمة الأمنية العالمية لمواجهة التحديات الأمنية. لتعزيز التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط والمجتمع الدولي بشكل أكبر، فإن الإدارة السليمة للتحديات الأمنية في الشرق الأوسط توفر التوجيه الصحيح.

أكد الرئيس شي جين بينغ بوضوح على "المبادئ الستة" في مبادرته للأمن العالمي، مما يعني الالتزام بالمبادئ المشتركة. إن مفهوم الأمن الجديد الذي اقترحه الرئيس شي جين بينغ يحدد بوضوح المبادئ والمسارات لتحقيق الأمن والحفاظ عليه في الشرق الأوسط، ويعزز التعاون الأمني بين الصين والشرق الأوسط في العصر الجديد.

أولاً، تقترح مبادرة الأمن العالمي أن الحفاظ على السلام والأمن يعني الالتزام بمفهوم أمني مشترك وشامل وتعاوني ومستدام. وهذا يتعلق بإدراك الصين ذي الصلة ونقطة انطلاق ممارستها في حل المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط. أي نوع من الأمن تسعى الصين إلى تشكيله في الشرق الأوسط؟ كيف يمكن للصين ودول الشرق الأوسط العمل معاً لتحقيق الأمن العالمي والشامل والدائم في المنطقة؟ تتوافق الأسئلة المذكورة أعلاه مع مفهوم مجتمع المستقبل المشترك للبشرية الذي اقترحه الصين والمعترف به على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية. يركز هذا المفهوم على تحقيق عالمية وشمولية وتعاون وطبيعة طويلة الأمد للأمن، وهو ما يتفق مع الأسباب المعقدة والاستمرار الطويل الأمد للقضايا الأمنية في الشرق الأوسط، ويتمشى مع هدف السعي إلى عالم من السلام الدائم والأمن العالمي والانفتاح والشمول. بطبيعة الحال، أصبح هذا المفهوم الشامل أساساً نظرياً للتعاون الأمني بين الصين ودول الشرق الأوسط.

ثانياً، تقترح المبادرة الأمنية العالمية احترام السيادة والنزاهة الإقليمية لجميع البلدان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وربط مسارات التنمية والأنظمة الاجتماعية التي تم اختيارها بشكل مستقل من قبل دول الشرق الأوسط. في مبادراتها لحل القضايا الساخنة مثل سوريا وليبيا وإيران، تم الاعتماد عليها والرد عليها من قبل العديد من الدول العربية. كما قدم الجانب الأفغاني للصين دعماً قيماً.

ثالثاً، يجب أن تركز حوكمة الأمن في الشرق الأوسط على المعايير الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. الالتزام بالتعددية المفتوحة والشاملة، والتخلي عن عقلية الحرب الباردة، ومعارضة الأحادية، وعدم المشاركة في السياسة الجماعية أو المواجهة

في المخيمات. السبب الرئيسي وراء استمرار الحروب وحتى تكثيفها على مدى العقود القليلة الماضية هو التآمر مع بعض الدول القوية للسيطرة، وإثارة الانقسام والمعارضة. هناك علاقة بين الحماس للعقوبات الأحادية واستخدام القوة لحل المشاكل، والنتيجة هي خلق المزيد من الأزمات في المنطقة، والاضطرابات والكوارث. إن تعزيز التعاون الأمني العالمي يتطلب الالتزام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي للصين ودول الشرق الأوسط أن تتبع هذا النهج في تعزيز حل القضية النووية الإيرانية والمواجهة والصراع بين دول منطقة الخليج.

رابعاً، في عصر العولمة، فإن أمن جميع البلدان مترابط، ويتطلب تقاسم السراء والضراء، مما يعني أن البشر لا يتجزأون.

في مجتمع الأمن في الشرق الأوسط، من المستحيل أن تتمتع دولة بالأمن المطلق بمفردها. إن الأمن التعاوني والجماعي والمشارك هي الطرق الصحيحة لحل المشاكل. يتطلب التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام بطبيعة الحال الاهتمام بالمخاوف الأمنية المعقولة لجميع البلدان، والالتزام بمبدأ عدم تجزئة الأمن، وبناء بنية أمنية متوازنة وفعالة ومستدامة، ومعارضة بناء الأمن الخاص على أساس انعدام الأمن في البلدان الأخرى. وهذا يوفر مبدأ توجيهياً مهماً للغاية للتعاون الأمني الصيني في الشرق الأوسط.

في التعامل مع النزاعات الفلسطينية ذات الصلة، من الضروري أيضاً الاهتمام بالمخاوف الأمنية المعقولة لجميع البلدان، والالتزام بمبدأ عدم تجزئة الأمن، وبناء بنية أمنية متوازنة وفعالة ومستدامة، ومعارضة بناء الأمن الخاص على أساس انعدام الأمن في البلدان الأخرى.

كما يستهدف هذا النهج بشكل خاص الصراعات الفلسطينية الإسرائيلية والصراع العربي الإسرائيلي.

خامساً، يجب على التعاون الأمني بين الصين ودول الشرق الأوسط الاحتفاظ بالإنصاف والعدالة، والاصرار على حل الاختلافات والنزاعات بين الدول بطريقة سلمية من خلال الحوار والتشاور، ودعم جميع الجهود التي تفضي إلى حل شامل. من الضروري أن نأخذ في الاعتبار المخاوف المعقولة لجميع الأطراف، مثل الحوار والتشاور مع "إسرائيل"، و"النهج المكون من ثلاث نقاط" لتنفيذ "حل الدولتين" في القضية الفلسطينية.

سادساً، في منطقة الشرق الأوسط والخليج اليوم، لا تظهر التهديدات الأمنية التقليدية مثل الحروب والصراعات واحدة تلو الأخرى فحسب، بل تواجه المنطقة أيضاً الإرهاب، وأمن الطاقة، والأوبئة، ومختلف التحديات الأمنية غير التقليدية مثل المناخ البيئي وحوكمة البيانات. وعليه، تقترح مبادرة الأمن العالمي تنسيق الحفاظ على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية،

والاستجابة بشكل مشترك للنزاعات الإقليمية والقضايا العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن البيولوجي وأمن شبكات المعلومات. وهذا يوفر مسارًا صحيًا لمشاركة الصين في حوكمة أمن الشرق الأوسط، وتوسيع وتعميق التعاون الدولي ذي الصلة في العصر الجديد.

رحلة الصين الجديدة في الدبلوماسية في الشرق الأوسط يجب أن تبدأ من الصين، فالشرق الأوسط هو نقطة البداية الحقيقية للعالم. يتوجب على الصين توارث وتعزيز المبادئ الخمسة للتعایش السلمي، مواكبة العصر، والنزاهة والابتكار، وروح البحث عن الحقيقة من الوقائع.

إن فكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، والذي يسترشد بشكل خاص بفكر شي جين بينغ حول الدبلوماسية، يلتزم بمنظور تاريخي صحيح ومنظور شامل ومنظور دور. كما يفهم بعمق التناقضات والتحديات الجديدة التي جلبتها البيئة الدولية المعقدة، ويتقن التفكير الديالكتيكي، ويسعى بنشاط إلى التغيير، ويعزز الفرص الجديدة في الأزمان، ويفتح مواقف جديدة في التغييرات.

بالتعاون مع دول وشعوب الشرق الأوسط وحتى جميع الأطراف في المجتمع الدولي، "نتقاسم مسؤولية الحفاظ على السلام، والسير على طريق التنمية السلمية، والسعي إلى السلام، وحماية السلام، ومشاركة السلام"، وجمع القوة لبناء السلام والأمن، والتعاون بشكل صحيح، وتنفيذ السياسات الدقيقة. وذلك من أجل توفير الحكمة والحلول الصينية، وتقديم المساهمات الصينية، وإثراء وتطوير دبلوماسية القوى الكبرى الصينية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد.